

Distr.: General
17 October 2006
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي العاشر للأمين العام بشأن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

أولا - مقدمة

١ - يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٦٠٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، الذي طلب فيه المجلس إليّ مواصلة إطلاعه بانتظام على تطورات الحالة في كوت ديفوار وعلى تنفيذ ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. ويشمل هذا التقرير التطورات التي حدثت منذ تقديم تقريري المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (S/2006/532).

ثانياً - التطورات السياسية

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل رئيس الوزراء، شارل كونان بائي، بدعم من الأمم المتحدة والقادة الإقليميين وشركاء دوليين آخرين، جهوداً جديرة بالثناء لاستخدام الأشهر الثلاثة المتبقية قبل حلول موعد الانتخابات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في التعجيل بتنفيذ المهام الرئيسية المتعلقة بنزع سلاح المحاربين وتحديد هوية السكان وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، ركز رئيس الوزراء على تحقيق الأهداف المعيارية التي تم الاتفاق عليها خلال الاجتماع الرفيع المستوى للقادة الإيفواريين والإقليميين، والذي دعوتُ إلى عقده في ياموسوكرو في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦. لكن وكما هو مبين في الفقرات من ٥ إلى ١٩ أدناه، واجه تنفيذ القرارات التي أُتخذت في اجتماع ياموسوكرو عراقيل متعددة أدت إلى مأزق جديد.

٣ - ونجم المأزق أساساً عن خلافات رئيسية فيما بين الأطراف الإيفوارية بشأن مسائل أساسية تتعلق بإجراءات إصدار شهادات الجنسية وما يتصل بذلك من إعداد قوائم الناخبين. وأدت هذه الخلافات أيضاً إلى تعطيل تنفيذ مرحلة التجميع الأولي في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتي كان يتعين تنفيذها بالتزامن مع المرحلة الأولى لعملية تحديد



الهوية. وفي الوقت نفسه، توقفت عملية تفكيك الميليشيات بسبب قلة عدد الأسلحة والذخائر المسلّمة ورداءة نوعيتها.

٤ - وفي هذه الأثناء، ظل رئيس الوزراء يواجه صعوبات في ممارسة السلطة المخولة له بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥). وبصفة خاصة، لم تكن لديه السلطة الكافية على قوات الدفاع والأمن، ولم تكن لديه سيطرة كاملة على الأموال العامة اللازمة للجوانب الرئيسية للعملية الانتقالية، ولا سيما نزع السلاح وتحديد الهوية وإعادة بسط سلطة الدولة في كافة أنحاء البلد والأعمال التحضيرية للانتخابات.

ألف - تنفيذ الأهداف المرجعية المحددة في ياموسوكرو

تحديد هوية السكان

٥ - توصل اجتماع ياموسوكرو الرفيع المستوى الذي دعوتُ إلى عقده في ٥ تموز/يوليه إلى اتفاق بنشر ٥٠ محكمة متنقلة بحلول ١٥ تموز/يوليه، لعقد جلسات استماع عامة وإصدار شهادات الميلاد وشهادات الجنسية لمن يستوفون الشروط اللازمة. وبدأ تنفيذ هذا القرار في ١٧ تموز/يوليه. بيد أن مجموع عدد المحاكم المتنقلة العاملة لم يتجاوز أبداً ٢٥ محكمة. وفي الجزء الجنوبي من البلد، سرعان ما قام مؤيدو حزب الجبهة الشعبية الإيفوارية الحاكم بتعطيل المحاكم المتنقلة. ودعا رئيس الحزب، آفي نغويسان، أتباعه إلى التصدي لعمليات المحاكم المتنقلة "بكافة الوسائل"، مدعياً أن إصدار تلك المحاكم لشهادات الجنسية أمر مخالف للقانون. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من آلية الرصد المشترك التي أنشأتها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل السامي لشؤون الانتخابات، حيرار ستودمان، أصرّ الرئيس لوران غباغبو وحزبه، الجبهة الشعبية الإيفوارية، على أن جلسات الاستماع التي تعقدتها المحاكم المتنقلة قد تستخدم لمنح الجنسية الإيفوارية عن طريق الغش لمن ليسوا مؤهلين للحصول عليها.

٦ - وأدت المحاولات التي يقوم بها مؤيدو الجبهة الشعبية الإيفوارية، ولا سيما الوطنيون الشبان، من أجل تعطيل عمليات المحاكم المتنقلة إلى وقوع اشتباكات عنيفة مع أحزاب المعارضة. وفي منطقتي ديفو وجراند باسام، أسفرت الاشتباكات عن مقتل ثمانية إيفواريين على الأقل يومي ٢٢ و ٢٣ تموز/يوليه. واستمرت حملة التعطيل المتسمة بالعنف حتى أوائل آب/أغسطس، عندما أعلن رئيس الوزراء مبادئ توجيهية جديدة، استناداً إلى تفسير محدود لقانون الجنسية يمنع المحاكم المتنقلة من إصدار شهادات الجنسية. ووفقاً لهذا القانون، ليس في البلد سوى ٣٤ محكمة معينة يمكنها إصدار شهادات الجنسية. غير أن هذا العدد القليل من المحاكم لن يكون كافياً لمعالجة عبء القضايا المقدر لنحو ثلاثة ملايين من الإيفواريين يتوقع

أن يتقدموا بطلب شهادات الجنسية. علاوة على ذلك، يتعذر على الغالبية العظمى من مقدمي الطلبات المحتملين الوصول إلى تلك المحاكم، كما أنهم موزعون بصورة متفاوتة بين الجزأين الشمالي والجنوبي للبلد. ورفضت أحزاب المعارضة المبادئ التوجيهية الجديدة مستندة في ذلك إلى أن جلسات الاستماع العامة التي تعقدها المحاكم المتنقلة قد استخدمت بصورة قانونية لإصدار شهادات الجنسية قبل بدء الصراع، وأنه لا يوجد قانون يحظر هذه الممارسة بشكل صريح.

٧ - وعقب الإعلان عن المبادئ التوجيهية الجديدة، انخفض بشدة عدد الأشخاص الذين يمثلون أمام المحاكم المتنقلة. وبحلول منتصف أيلول/سبتمبر، كانت عمليات المحاكم المتنقلة قد توقفت تماماً في كافة المناطق، في حين كان مقرراً في البداية أن تستمر لمدة شهرين. وفي الفترة من ١٧ تموز/يوليه إلى ١٥ أيلول/سبتمبر، عقد فقط ما مجموعه ٩٣٣ من جلسات الاستماع التي تعقدها المحاكم المتنقلة (٣٢٧ في الجزء الجنوبي من البلد و ٥٨٣ في الجزء الشمالي و ٢٣ في منطقة الثقة)، وأصدرت نحو ٧٤ ٠٠٠ شهادة ميلاد و ٧٠ ٠٠٠ شهادة جنسية. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم اللوجستي لهذه العملية، بما في ذلك نقل حكام المقاطعات ونوابهم إلى المناطق التي تخضع لسيطرة القوات الجديدة.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

٨ - فيما يتعلق بنزع السلاح، قرر اجتماع ياموسوكرو إنشاء فريق رصد يضم القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار، والقوات الجديدة، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وقوة ليكورن الفرنسية بحلول ١٥ تموز/يوليه وإتمام التجميع الأولي للمقاتلين بحلول ٣١ تموز/يوليه. وعلى الرغم من إنشاء فريق الرصد في ١٣ تموز/يوليه، علّقت القوات الجديدة مشاركتها فيه وفي الحوار المعني بالقضايا العسكرية رداً على إعلان المبادئ التوجيهية الجديدة بشأن عمليات المحاكم المتنقلة. واحتجت بأن المبادئ التوجيهية تنتهك المبدأ المتفق عليه والمتمثل في إجراء المراحل الأولى من عمليتي نزع السلاح وتحديد الهوية بشكل متزامن. وبالتالي، لم يكن بمقدور فريق الرصد التحقق من صحة ادعاءات القوات الجديدة والقوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار بأنهما استكملتا عملية التجميع الأولي للمقاتلين التابعين لهما (٢٤ ٠٠٠ فرداً من أفراد القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار و ١٣ ٠٠٠ عنصر من عناصر القوات الجديدة).

٩ - وعلى إثر فشل الحوار العسكري، أفادت التقارير بأن العديد من المحاربين غادروا مواقع التجميع الأولي وعادوا إلى مناطق انتشارهم. إضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لم يقدم الطرفان بعد قوائم بالمحاربين التابعين

لهما وبأسلحتهما. وعلاوة على ذلك، تصر القوات الجديدة حاليا على ضرورة تنفيذ إعادة تشكيل الجيش الوطني فوراً، كجزء من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتحقيقاً لهذه الغاية، دعت إلى إنشاء قيادة متكاملة تخضع لسلطة رئيس الوزراء.

تفكيك الميليشيات ونزع سلاحها

١٠ - توقّع الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ياموسوكرو أيضاً إتمام تفكيك الميليشيات ونزع سلاحها بحلول ٣١ تموز/يوليه. وقد بدأت العملية في الجزء الغربي من البلاد في ٢٦ تموز/يوليه. وسجل البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ٩٨١ محاربا قاموا فقط بتسليم ١١٠ من الأسلحة معظمها غير صالح للاستعمال، ونحو ٩٧٥ ٦ من طلقات الذخيرة المتنوعة قبل وقف العملية في ٤ آب/أغسطس بسبب قلة عدد الأسلحة المسلّمة ورداءة نوعيتها. ولم تنجح حتى الآن الجهود المبذولة من أجل استئناف العملية بمزيد من المصادقية، ويطالب قادة الميليشيات السماح لما عدده ٣٠٠٠ فرد إضافي بالالتحاق بالبرنامج. وقدمت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الدعم اللوجستي إلى المركز التشغيلي للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن الخبرة التقنية بشأن إجراءات نزع السلاح وتخزين الأسلحة والذخيرة.

الأعمال التحضيرية للانتخابات

١١ - اتخذ اجتماع ياموسوكرو أيضاً عدداً من القرارات المتعلقة بالتحضير للانتخابات. أولاً، قرر أن يقوم الرئيس لوران غباغبو بإصدار مرسوم يسمح للجنة الانتخابية المستقلة بإدخال أي تعديلات تقنية على قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٠ تعتبرها ضرورية لتيسير الانتخابات الانتقالية. وفي ٢٩ تموز/يوليه، وقّع الرئيس قراراً يخول للجنة الانتخابية أن تعرض على رئيس الوزراء التعديلات التي تقترحها على قانون الانتخابات. وسيقوم رئيس الوزراء، بدوره، بتقييم التعديلات المقترحة وإحالتها إلى الرئيس لإصدارها.

١٢ - وقد تلقت كتاباً من قائد الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، هنري كونان بيدي، وقائد تجمع الجمهوريين، ألاسان واتارا، في ١٧ آب/أغسطس، يعربان فيه عن قلقهما بشأن عدم تقييد الرئيس غباغبو بالعملية الاستشارية التي حددها وسيط الاتحاد الأفريقي، رئيس جنوب أفريقيا ثابو مبيكي، في إصدار تلك القرارات، التي تترتب عليها آثار حاسمة في عملية الانتخابات. ودفعوا أيضاً بأن القرار يعطي للرئيس الكلمة الأخيرة في مسائل تحكم انتخابات سيكون مرشحاً فيها.

١٣ - وفي ما يتعلق بهذه المسألة، أشار الممثل السامي لشؤون الانتخابات إلى أن القرار يُقضى على ضرورة قيام اللجنة الانتخابية المستقلة بتقديم اقتراحات ويشمل ضمانات ضد إساءة استعمال السلطة، منها إجراء تقييم من جانب رئيس الوزراء والتصديق من جانب الممثل السامي.

١٤ - كما دعت قرارات ياموسوكرو واللجنة الانتخابية المستقلة إلى إنشاء هيكل على نطاق البلد بحلول ٣١ تموز/يوليه. وقررت اللجنة في إطار خططها التشغيلية إنشاء ٢٤ لجنة إقليمية و ٤٨ لجنة مقاطعة و ٣٥٨ لجنة محلية. وقد أنشئت حتى الآن ١٩ لجنة إقليمية. ومن البداية، تعطل نشر هذه اللجان الإقليمية والمحلية بسبب العديد من العوامل منها عدم كفاية التمويل والقدرة التنظيمية فضلا عن الشواغل الأمنية. وتتمثل إحدى الصعوبات الإضافية في قانون الانتخابات الذي ينص على أن يكون تكوين عضوية كل لجنة دون إقليمية مماثلا لتكوين عضوية اللجنة المركزية التي تضم ٣١ عضوا. وهو ما يتطلب إيجاد نحو ٣٣.٠٠٠ عضو يجب أن يكون معظمهم أعضاء في أحزاب سياسية موقعة على اتفاق ليناس - ماركوسي، مما يجعله أمرا غير ممكن عمليا. وأشار الممثل السامي لشؤون الانتخابات إلى أن الإجراءات الاستثنائية المتعلقة بإدخال تغييرات على القانون الانتخابي سوف تستخدم من أجل خفض عدد أعضاء اللجان المحلية.

١٥ - كما أعاد اجتماع ياموسوكرو الرفيع المستوى تأكيد صحة اتفاق بريتوريا المؤرخ ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، بما في ذلك الفقرة ٦ التي تشير إلى دور كل من اللجنة الانتخابية المستقلة والمعهد الوطني للإحصاءات في العملية الانتخابية. ويعارض الرئيس غباغبو ومؤيدوه بشكل قاطع عملية إعداد قوائم جديدة للناخبين ويصرون على أنه ينبغي فقط أن يقوم المعهد باستكمال قوائم الناخبين المستخدمة خلال انتخابات عام ٢٠٠٠. ورفضت أحزاب المعارضة من جانبها قوائم الناخبين المستخدمة في عام ٢٠٠٠ وتصر على ضرورة وضع قوائم جديدة للناخبين تُعدها اللجنة الانتخابية المستقلة وليس المعهد، على أساس عملية تحديد الهوية.

١٦ - وفي ١٩ تموز/يوليه، واستجابة لطلب رسمي من الرئيس غباغبو، قام الرئيس مبيكي، بصفته وسيط الاتحاد الأفريقي، بتوضيح أدوار المؤسستين المختلف بشأنها، حيث أعاد تأكيد المسؤولية الحصرية للجنة الانتخابية المستقلة عن تنظيم الانتخابات، وأشار إلى أن المعهد الوطني للإحصاءات ينبغي أن يقدم تقاريره مباشرة إلى اللجنة الانتخابية المستقلة. بيد أن أحزاب المعارضة يساورها القلق لأن معظم المناصب العليا في المعهد يهيمن عليها مسؤولون

يتولون أيضا أدوارا رسمية في قيادة الحزب الحاكم. ويمكن إيجاد حل لهذا المأزق بالاستعاضة عن الموظفين المحددين المنتسبين إلى الجبهة الشعبية الإيفوارية بأفراد غير منتسبين حزبيا.

١٧ - وقرر اجتماع ياموسوكرو أيضا عقد مؤتمر للمانحين من أجل حشد التمويل اللازم للانتخابات، وذلك بمجرد إحراز تقدم كاف في الأعمال التحضيرية للانتخابات. وتقدر الميزانية التشغيلية للانتخابات بنحو ٧٤ مليون دولار، وما زال هناك نقص في التمويل يقدر بنحو ٣٩ مليون دولار. بيد أن التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات لم يكن كافيا لضمان عقد المؤتمر المتوخى.

إعادة بسط إدارة الدولة

١٨ - فيما يتعلق بإعادة إقرار إدارة الدولة في الجزء الشمالي من البلد، والذي كان يشكل أحد الأهداف المعيارية المحددة في ياموسوكرو، أبلغ رئيس الوزراء الفريق العامل الدولي المنشأ بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥)، في ٨ أيلول/سبتمبر، أنه أعيد فتح ٩٢ مكتباً لرؤساء البلديات حتى ٢٤ آب/أغسطس، وأنه أعيد نشر ٦١ موظفاً في مقاطعاتهم بحلول ٣١ آب/أغسطس. وحتى الآن، ما زال يتعين إعادة نحو ١٢ ٠٠٠ من أفراد الخدمة المدنية المشردين إلى مناطق خاضعة لسيطرة القوات الجديدة.

وضع مدونة إلزامية لقواعد سلوك وسائط الإعلام

١٩ - فيما يتعلق بالتحريض على العنف باستخدام وسائط الإعلام، قرر اجتماع ياموسوكرو ضرورة وضع مدونة لقواعد سلوك وسائط الإعلام. وقد ساعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار هيئات تنظيم وسائط الإعلام في إعداد مشروع مدونة قواعد سلوك، لكن هذه المدونة لم تُنفذ بعد.

باء - الجهود الرامية إلى كسر الجمود السياسي

٢٠ - في ٥ أيلول/سبتمبر، عقد رئيس الوزراء اجتماعاً آخر في ياموسوكرو للزعماء السياسيين الإيفواريين الأساسيين (الرئيس غباغبو والرئيس السابق بيديه ورئيس الوزراء السابق واتارا وزعيم القوى الجديدة غوييوم سورو) في مسعى للتوصل إلى اتفاق بشأن تدابير لكسر الجمود في عملية السلام. وركزت مناقشاتهم على مقترحات رئيس الوزراء باعتماد تدابير استثنائية تتيح إصدار شهادات جنسية للإيفواريين المستوفين للشروط. لكن الاجتماع أخفق في التوصل إلى اتفاق بشأن هذه القضية الحاسمة، وطلب الزعماء السياسيون من رئيس الوزراء باني مواصلة بحثه عن حلول بديلة.

٢١ - وزاد من تعقيد المأزق الذي تواجهه عملية السلام إعلان رئيس الوزراء باني حل الحكومة الانتقالية في ٦ أيلول/سبتمبر، عقب فضيحة نشأت في أواخر آب/أغسطس عن قيام سفينة أجنبية بإغراق نفايات سامة في أبيدجان. وبالرغم من أن رئيس الوزراء أعلن عن تشكيل حكومة جديدة في ١٦ أيلول/سبتمبر، استبدل فيها وزير النقل والبيئة، فإن أزمة النفايات السامة حادت بالجهود الرامية إلى الخروج من مأزق عملية السلام عن مسارها. ولعدة أسابيع، نظم الشباب الإفوارى مظاهرات في العاصمة التجارية، اتخذت مظاهر العنف أحيانا، ضد إغراق النفايات السامة.

٢٢ - وفي ٨ أيلول/سبتمبر، اجتمع الفريق العامل الدولي في أبيدجان واعتمد بلاغا (S/2006/738، المرفق) خلص فيه إلى أنه لم يعد ممكنا الالتزام بالموعد النهائي لإجراء الانتخابات في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وحدد الفريق العامل العقوبات الأساسية أمام عملية السلام وأوصى بضرورة أن يتخذ مجلس الأمن، في ضوء انقضاء أمد الفترة الانتقالية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، قرارا جديدا بشأن كوت ديفوار يزيل أوجه الغموض في الترتيبات الانتقالية الحالية ويعزز سلطات رئيس الوزراء.

٢٣ - وزار رئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس الكونغو ديس ساسو - نغيسو، كوت ديفوار يومي ١١ و ١٢ أيلول/سبتمبر وأجرى مناقشات مع الرئيس غباغبو ورئيس الوزراء باني والسادة بيدييه وواتارا وسورو بشأن ما يمكن اتخاذه من تدابير أخرى لكسر حالة الجمود التي تواجه إجراءات إصدار شهادات الجنسية. ومع ذلك، لم يقبل أي من الأطراف الحل التوفيقى الذي اقترحه الرئيس ساسو - نغيسو.

٢٤ - وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر، دعوتُ إلى عقد اجتماع متابعة للزعماء الإفواريين والإقليميين، على هامش الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، في نيويورك، حسبما جرى الاتفاق على ذلك خلال الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٥ تموز/يوليه في ياماسوكرو. وقبل موعد انعقاد الاجتماع بأسبوع واحد، وبينما أكد جميع القادة الآخرين مشاركتهم، تلقيت رسالة من الرئيس غباغبو يبلغني فيها بأنه لن يحضر الاجتماع. وذكر أنه يعتزم تقديم مقترحاته الخاصة بشأن عملية السلام الإفوارية في اجتماع للاتحاد الأفريقي. وجاءت هذه الرسالة في أعقاب عدد من البيانات العامة للرئيس تنطوي على رفض البلاغ الذي أصدره الفريق العامل الدولي في ٨ أيلول/سبتمبر وتؤكد أن وقت المفاوضات انتهى.

٢٥ - وفي رسالتي الجوابية، أعربت عن أسفي لقرار الرئيس غباغبو عدم حضور هذا الاجتماع الهام، وذكرته بأن قرار الدعوة إلى عقد اجتماع المتابعة في نيويورك جرى اتخاذه بموافقة تامة من جانبه. وأشارت أيضا إلى أن الآراء التي ستبرز في اجتماع المتابعة ستبلغ إلى

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، لكي تأخذها هذه الهيئات في الاعتبار عندما تجتمع لتبت في مسألة المضي قدما بشأن كوت ديفوار. وبهذا، فإن اجتماع المتابعة لم يكن مقصودا منه أن يحل محل الاجتماعات المرتقبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن.

٢٦ - وقد شارك في الاجتماع رئيس الوزراء باي والسادة بيديه وواتارا وسورو، وكذا ورئيس الاتحاد الأفريقي، رئيس جمهورية الكونغو ساسو - نغيسو، ورئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، ورئيس غانا جون أجيكوم كوفور، ورئيس جنوب أفريقيا مبيكي، ووزراء خارجية مالي والنيجر ونيجيريا، ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، ألفا عمر كوناري، والأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا محمد بن شيباس. ولدى افتتاح الاجتماع، شددت على الأهمية الخاصة لتوقيته، حيث أشرت إلى أن عملية السلام، قبل ستة أسابيع فقط من نهاية الفترة الانتقالية في كوت ديفوار، تواجه حالة من الجمود، وأنه لم يعد من الممكن من الناحية التقنية إجراء الانتخابات بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ولذلك اقترحت أنه يتعين على الاجتماع أن يناقش، علاوة على دراسة التقدم المحرز نحو تحقيق النقاط المرجعية المتفق عليها في ياماسوكرو ومناقشة التدابير اللازمة لكسر الجمود السياسي، آفاق المضي قدما بعد ٣١ تشرين الأول/أكتوبر والتدابير التي يتعين اتخاذها لضمان عدم انتهاء فترة انتقالية جديدة بدورها من دون إجراء انتخابات.

٢٧ - وقدم رئيس الوزراء باي وممثلي الخاص، بيير شوربي، والممثل السامي لشؤون الانتخابات، جيرار ستودمان، تقييما لتنفيذ قرارات اجتماع ياماسوكرو في ٥ تموز/يوليه، وفقا للمبادئ المشار إليها في الفقرات من ٥ إلى ١٩ أعلاه. واعترف المشاركون في بيانهم بأنه لم يعد من الممكن تقنيا تنظيم وإجراء انتخابات في كوت ديفوار بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. وقدم الزعماء السياسيون الإيفواريون آراءهم بشأن الأسباب الجوهرية للجمود الحالي في عملية السلام. وأقروا، مع العديد من الزعماء الإقليميين المشاركين، بضرورة تمديد الفترة الانتقالية، وبضرورة أن تضمن العملية الانتقالية الجديدة إجراء انتخابات تحظى بالمصداقية.

٢٨ - وشدد رئيس الوزراء باي على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة للخروج من المأزق فيما يتعلق بإجراءات إصدار شهادات الجنسية، من أجل تمكين الحكومة من تحقيق أكبر قدر ممكن من التقدم في الأسابيع المتبقية قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. لكن الرئيس مبيكي أعرب عن رأيه مفاده أنه لن يكون من الملائم للاجتماع أن يبت في هذه القضايا الحاسمة في غياب الرئيس غباغبو والجهة الشعبية الإيفوارية. واتفق المشاركون على

أنه من الأهمية بمكان أن تقوم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن، دون تأخير، بالبت في اتخاذ تدابير للخروج من المأزق وتمديد الفترة الانتقالية من خلال ترتيبات يكون من شأنها أن تضمن إجراء الانتخابات. وأعلن الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنه يعتزم اقتراح عقد مؤتمر قمة استثنائي للجماعة الاقتصادية لمناقشة هذه القضايا. وفيما بعد، عقد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية في أبوجا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٩ - ومواصلة للجهود الرامية إلى الخروج من المأزق السياسي، توجه الرئيس مبيكي في ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى أبيدجان حيث التقى بالرئيس غباغبو ورئيس الوزراء باني. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، توجه الرئيس مبيكي وغباغبو إلى واغادوغو لإجراء مشاورات مع الرئيس كومباوري. وفي غضون ذلك، طلبت القوى الجديدة، وتجمع الجمهوريين، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، في رسائل منفصلة، موجهة إلى رئيس الاتحاد الأفريقي، الرئيس ساسو - نغيسو، إنهاء دور الرئيس مبيكي كوسيط للاتحاد الأفريقي في الأزمة الإيفوارية، زاعمين أن جهود وساطته لم تكن محايدة. وبقي الجمود في عملية السلام دون حل حتى موعد مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ٦ تشرين الأول/أكتوبر.

٣٠ - وأصدر مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بلاغا نهائيا أكد من جديد أن قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) يظل، بالنسبة للجماعة الاقتصادية، إطارا مثاليا لحل الأزمة الإيفوارية. كما أوصى البلاغ بأن يتخذ مجلس الأمن جميع التدابير اللازمة لتذليل العقبات أمام تنفيذ القرار. وفي جلسة مغلقة، اتفق زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على توصيات محددة لم يجر الإعلان عنها. وسينظر مجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي في هذه المقترحات الهامة في اجتماع من المقرر عقده في أديس أبابا في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. وسيقدم الاتحاد الأفريقي، بدوره، قراراته لمجلس الأمن.

ثالثا - الحالة الأمنية

٣١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، بقيت الحالة الأمنية في كوت ديفوار متقلبة، ويرجع ذلك أساسا إلى التوتر الناشئ عن تعطل عمليات جلسات المحاكم المتنقلة والظروف التي تواجه المحاربين الذين تجمعوا في مواقع التجمع الأولي التي لا تتوفر لها مرافق ملائمة، والاختلافات في الرأي بين قادة البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وزعماء الميليشيات بشأن تنفيذ برنامج تفكيك الميليشيات ونزع سلاحها، وفضيحة النفقات السامة، والبيانات التحريضية للزعماء السياسيين، واتخاذ الأحزاب السياسية مواقف مترتبة

مع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية ودخول عملية السلام في طريق مسدود، ووقوع سلسلة من الإضرابات والاحتجاجات للموظفين العموميين وأفراد خفر الدرك.

٣٢ - وأدت عدة حوادث عنيفة في منطقة الثقة إلى حالات جديدة لتشرد السكان في المنطقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وضاعفت القوات المحايدة جهودها لكبح جرائم العنف في المنطقة، من أجل تيسير عودة المشردين. لكن أوجه قصور النظام القضائي الإيفواري عرقلت الجهود الرامية إلى تهدئة المنطقة. وفي الجزء الغربي من البلد، أدى وجود رجال الميليشيات المسلحين والتزاعات الدائمة على الأراضي إلى إشاعة مناخ دائم من انعدام الأمن.

٣٣ - وانتشرت جرائم العنف من أبيدجان إلى مناطق أخرى، ولا سيما بواكي وكوروغو والجزء الغربي من البلد. فعمليات السطو المسلح والسرقة في الشوارع وإقامة نقاط التفتيش لغرض ابتزاز شائعة الآن نسبيا في الأجزاء الجنوبية والشمالية من البلد، في حين تتبع في الجزء الغربي لمنطقة الثقة وفي الجزء الشمالي من البلد عمليات السرقة على الطرق السريعة والتي تقوم بها عصابات "قطّاع الطرق".

٣٤ - ولا زالت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن الفرنسية تواجهان عراقيل أمام عمليتهما، ولا سيما أنشطتهما المتعلقة بحظر الأسلحة والرصد. وإضافة إلى ذلك، فإن البيانات التحريضية التي أدلى بها مؤخرا رئيس الحزب الحاكم، السيد آفي نغويسان، والتي تدعو إلى مغادرة قوة ليكورن الفرنسية لكوت ديفوار، وكذلك الدعوات العلنية للرئيس غباغبو "بإزالة" منطقة الثقة، من شأنها أن تزيد من حدة التوترات وتضعف من عرقلة حرية حركة القوات.

٣٥ - وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، أصدر السيد نغويسان بيانا تحريزيا آخر يهدد فيه باستخدام العنف ضد رعايا بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المقيمين في كوت ديفوار، إذا لم يتخذ مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر قرارا بإجبار القوات الجديدة على نزع سلاحها. وأكد الرئيس السابق للجمعية الوطنية، مامادو كوليباي، من جديد ذلك التهديد في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي بيان صدر في ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أبدت أسفي للملاحظات التحريضية للسيد نغويسان، ودعوت جميع الزعماء السياسيين الإيفواريين وأتباعهم إلى ممارسة أعلى درجات ضبط النفس في هذا الظرف الحرج. وأصدرت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بيانا مماثلا في ٤ تشرين الأول/أكتوبر.

رابعا - نشر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ألف - العنصر العسكري

٣٦ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بلغ قوام قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٨٠٤٥ فردا عسكريا من أصل القوام المأذون به بمقد أقصى ١١٥ فردا. وتم نشر الأفراد العسكريين الإضافيين البالغ عددهم ١٠٢٥ فردا، الذين وافق عليهم مجلس الأمن بقراره ١٦٨٢ (٢٠٠٥). وفي هذا الصدد، فقد نُشرت كتيبة مشاة ميكانيكية من الأردن في أيدجان لتعزيز القدرات التشغيلية في المدينة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. كما نُشرت سرية مشاة من بنن في القطاع الغربي لتعزيز مواقع كتيبة بنن في ذلك الإقليم الشديد الاضطراب.

٣٧ - وقد عُززت الوحدة الفرعية المعنية بالأمن، والتي توفر الأمن لأعضاء الحكومة، بـ ٧٣ رجلاً إضافياً من خفر الدرك من بنن وتوغو والسنغال وغانا والنيجر. ووفرت غانا أيضا الوحدة الجوية التي طال انتظارها، والتي ترابط في بواكي.

٣٨ - وعلى الرغم من أن نشر هذه التعزيزات أدى إلى تعزيز قدرات القوة، لا يزال هناك نقص هام، حسبما ورد في تقارير السابقة، في عدد القوات المطلوبة للدعم الفعال لتنفيذ خريطة الطريق للسلام، إذا كان لعملية السلام أن تحقق تقدما مطردا. ويمكن أيضا لهذا النقص في القوات أن يبلغ مرحلة حرجة في المستقبل القريب، إذا ما حدث تدهور رئيسي في الحالة الأمنية في كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، فإنني أحث مجلس الأمن على أن يبقى على قوام قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار قيد الاستعراض، بهدف الإذن بنشر الكتائب الثلاث المتبقية من أصل الكتائب الأربع الموصى بها في تقرير المؤرخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ (S/2006/2).

٣٩ - وأحرزت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أيضا تقدما كبيرا نحو تعزيز كفاءة قواتها. وتحقيقا لهذه الغاية، تلقى معظم عناصر القوة تدريبا أساسيا في السيطرة على الحشود من أجل تعزيز قدرتهم على حماية موظفي وممتلكات الأمم المتحدة، ودعم وحدات الشرطة المشكلة في حالة حدوث أعمال عنيفة واسعة الانتشار من قبل مدنيين غير مسلحين. وتضم جميع الوحدات الجديدة، التي أدخلت في البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عناصر مجهزة ومدربة لمواجهة الحشود العدائية بقوة غير قاتلة.

٤٠ - وفي المؤتمر المشترك بين البعثات لقادة القوات، الذي عقد في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قرر قادة قوتي بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار

إجراء دوريات متزامنة على طول حدود كوت ديفوار ولييريا من أجل زيادة الوجود الأمني للأمم المتحدة، ورصد وردع التحركات عبر الحدود، وإنشاء نظام اتصال عبر الحدود وإعادة تطمين السكان المحليين. وعلقت الدوريات المنسقة في المناطق الحدودية أعمالها مؤقتاً في شهر أيلول/سبتمبر بسبب تناوب القوات لكنها استؤنفت في أوائل تشرين الأول/أكتوبر.

٤١ - واحتفظت القيادة العسكرية لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار باتصال وثيق مع قيادة قوات الدفاع والأمن الإيفوارية ومع القوات الجديدة بغرض تأمين التزامهم المستمر بالحوار العسكري وتعاونهم في تهيئة الاستقرار للوضع الأمني عموماً. ونتيجة لعدة اجتماعات عقدها قائد قوات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع وزير الدفاع وقادة أركان القوات المسلحة الوطنية لكوت ديفوار والقوات الجديدة، فقد وافقت هذه الأخيرة، من ناحية المبدأ، على استئناف الحوار العسكري بنهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

باء - عنصر الشرطة

٤٢ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، بلغ قوام عنصر الشرطة في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ٩٤٩ فرداً، ويشمل خمس وحدات للشرطة المشكّلة يبلغ إجمالي عدد أفرادها ٦٢٥ فرداً، في مقابل القوام المأذون به البالغ ٢٠٠ ١ من أفراد الشرطة. ويرجع النقص المؤقت بصفة أساسية إلى التأخير في نشر واحدة من وحدات الشرطة المشكّلة الإضافية الثلاث التي أذن بها مجلس الأمن بمقتضى القرار ١٦٨٢ (٢٠٠٦). وقد وصلت وحدتان إضافيتان من الشرطة المشكّلة إلى كوت ديفوار من الأردن وبنغلاديش في شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر وجرى نشرهما، على التوالي، في أبيدجان وياموسوكورو. ومن المقرر أن تصل وحدة الشرطة المشكّلة الإضافية الثالثة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر.

٤٣ - وينتشر بقية ضباط الشرطة التابعين للأمم المتحدة في أرجاء البلاد في ١٨ موقعا، بما في ذلك تسعة مواقع في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة، وموقعين في منطقة بناء الثقة، وسبعة مواقع في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وهم يواصلون تدريب خفر الدرك وضباط الشرطة إضافة إلى توجيه النصح والإرشاد لقوات الأمن المحلية. وفي أبيدجان، يجري الاضطلاع بدوريات مشتركة مع قوات الدفاع والأمن الإيفوارية على أساس يومي، وتسمح تلك الدوريات لضباط الشرطة التابعين للأمم المتحدة بتوجيه وكالات إنفاذ القانون المحلية وتقديم المشورة التقنية لها. وفي الجزء الشمالي من كوت ديفوار، تتخذ تدابير لنشر أفراد أمن مساعدين، دُرّبوا بواسطة شرطة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٥، في مراكز الشرطة المنشأة حديثاً والممولة من قبل الاتحاد الأوروبي، حيث سيواصل ضباط شرطة الأمم المتحدة توجيههم.

خامسا - النظام القضائي

٤٤ - واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، خلال الفترة قيد الاستعراض، رصد أداء النظام القضائي في كوت ديفوار. وأصدر الرئيس غباغبو، في ٥ آب/أغسطس، مرسوماً بترشيح القضاة على نطاق البلد. وزاد المرسوم من تفاهم التوتر السياسي، حيث احتجت المعارضة بأن الرئيس لم يتبع القانون عند قيامه بالتعيينات. وتعيين القضاة هو مسألة تتسم بالحساسية بوجه خاص في السياق الإيفواري بالنظر لدورهم في إصدار شهادات الجنسية.

٤٥ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠٦، نشرت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقريراً رئيسياً عن أداء نظام السجون لعمله على نطاق البلاد، حيث وفر التقرير تقييماً مفصلاً لظروف الاحتجاز في جميع سجون كوت ديفوار. وقدم التقرير توصيات لإدخال تحسينات فورية وهيكلية في نظام الإصلاحات. وتقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في الوقت الحالي بتدريب ١٢ من المديرين المحليين كجزء من تنفيذ هذه التوصيات. وسيقوم الاتحاد الأوروبي بتمويل مشروع أعد بمساعدة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتجديد ثمانية من السجون، بما فيها إثنان في المناطق التي تسيطر عليها القوات الجديدة، بتكلفة مليون يورو. كما أعدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مشروع مزرعة للسجن مع المنظمة غير الحكومية "مساحين بلا حدود" ومع السلطات المحلية لإدارة السجون، وقدم المشروع للتمويل من قبل المانحين.

سادسا - الحالة الإنسانية

٤٦ - في منتصف آب/أغسطس دُفن ما يزيد على ٥٨٠ مترا مكعباً من النفايات البتروكيميائية من سفينة شحن أجنبية في ١٨ موقعا في أيدجان. وتسبب التلوث الناجم عن ذلك في وفاة ٨ أشخاص، بينما تلقى ١٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين العلاج الطبي. وساعدت منظومة الأمم المتحدة الحكومة في توفير الاستجابة الطارئة لهذه الأزمة البيئية التي تضر بالصحة العامة، وقامت بتوفير الأدوية لـ ٣٢ مركزاً صحياً، وبمعالجة الأشخاص المصابين، وبفحص نوعية مياه الشرب، وبتوفير المعدات الأساسية لتأمين مواقع دفن النفايات.

٤٧ - ووفرت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية أدوية تبلغ قيمتها أكثر من ١٥٠ ٠٠٠ دولار للمرافق الصحية التي تعالج السكان المصابين، بينما تبرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدد وافية وبالمواد اللازمة لضرب الأطواق الأمنية، ونشرت منظمة الصحة العالمية فريقاً من الموظفين ذوي التخصصات الرفيعة، بمن فيهم أخصائيو السموم الكيميائي وخبراء في صحة البيئة. وأوفدت منظمة الأمم المتحدة

للتنمية الصناعية خبيراً ليحدد ما إذا كانت المواد الكيميائية معترفاً بها كمواد خطيرة. بموجب اتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها. وأعلن برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه سيجري تحقيقاً بشأن الجوانب القانونية للحادث عن طريق أمانة اتفاقية بازل.

٤٨ - ونشر مكتب منسق الشؤون الإنسانية فريقاً للمساعدة الإنسانية والتنسيق في حالات الكوارث يشتمل على خبراء في البيئة وفي المواد الكيميائية بغرض توفير المساعدة التقنية ودعم جهود التنسيق، بينما بدأت شركة فرنسية عملية للتنظيف. وعلى الرغم من تقليص الخطر المباشر، إلا أن تلوث التربة وموارد المياه ربما تكون له آثار بعيدة المدى. ويجرى القيام بالعديد من التحقيقات برعاية الحكومة.

٤٩ - وما زال عدد السكان المشردين داخلياً في كوت ديفوار يقدر بحوالي ٧٠٠ ٠٠٠ شخص. ومعظمهم ظلوا مشردين، حتى الآن، لمدة أربع سنوات ويعيشون في حالة اقتصادية واجتماعية وخيمة. ويواصل مجتمع الأنشطة الإنسانية توفير الحماية والمساعدة للسكان المشردين تحت قيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. لكن وجود العناصر المسلحة في المناطق الغربية لا يزال يعوق وصول المساعدات الإنسانية، وبصفة خاصة بين غويغلو وبلوليكين. وبالرغم من ذلك فقد عاد حوالي ٥ ٠٠٠ مشرد إلى ٥٣ قرية في منطقة توليبولو.

٥٠ - وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كانت كوت ديفوار لا تزال تستضيف حوالي ٤٠ ٠٠٠ من اللاجئين. وأكثر من ٩٨ في المائة من هؤلاء اللاجئين من أصل ليبري. وتوقع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة حوالي ٢٢ ٠٠٠ من اللاجئين الليبريين إلى وطنهم بنهاية عام ٢٠٠٦. وقد طلب العديد منهم إعادة توطينهم في بلدان أخرى.

٥١ - وفي الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ أُجريت الامتحانات المدرسية في جميع المدارس بالمناطق الخاضعة لسيطرة القوات الجديدة. ونُظمت الامتحانات من قبل وزارة التعليم بدعم من وكالات الأمم المتحدة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والمنظمات غير الحكومية. وفي تطور إيجابي خضع العديد من مراكز الامتحانات خلال عام ٢٠٠٦ للإشراف المباشر من قبل موظفي وزارة التعليم وعناصر القوات الجديدة.

٥٢ - ولا يزال تمويل المساعدة الإنسانية في كوت ديفوار منخفضاً بدرجة خطيرة. وفي عام ٢٠٠٥، وجه مجتمع الأنشطة الإنسانية نداء للحصول على ٤٣,٧ مليون دولار بمقتضى عملية النداء الموحد ولكنه تلقى ١٣,٦ مليون دولار فقط لتنفيذ مشاريع بمقتضى عملية النداء الموحد، إضافة إلى ٨,٤ ملايين دولار عبر قنوات أخرى. وخصص مبلغ إضافي قدره

٤,٩ ملايين دولار عبر منحة جديدة من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث تحت بند "حالات الطوارئ المهمة ناقصة التمويل"، بغرض تمويل المشاريع البالغة الأهمية في مجالات الصحة، والمياه والمرافق الصحية، وحماية الأشخاص المشردين داخليا. ونقص التمويل لا يؤثر فقط على القطاعات الإنسانية ولكنه يؤثر أيضا على جوانب الانتعاش والمصالحة في خريطة الطريق. وستسعى عملية النداء الموحد في عام ٢٠٠٧ للحصول على ٥٠ مليون دولار للتصدي للطوارئ الإنسانية في كوت ديفوار.

سابعاً - أثر الأزمة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٥٣ - كان للأزمة أثر اقتصادي واجتماعي وإقليمي ملحوظ. وتلاحقت آثارها في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا بكاملها، فأعاقت التجارة والنقل والاستثمار والنمو والتكامل الإقليمي. وعلى الرغم من ذلك، تظل كوت ديفوار حجر الزاوية للاقتصاد الإقليمي، حيث تشكل نحو ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ولا تزال البلدان المجاورة، مثل بوركينا فاسو ومالي والنيجر، تعتمد بدرجة كبيرة جدا على مرافق النقل بكوت ديفوار لنقل صادراتها وورداها كما تعتمد على تحويلات مواطنيها المهاجرين إلى كوت ديفوار.

٥٤ - وساعدت الزيادة الأخيرة في صادرات النفط من كوت ديفوار في تخفيف الأثر الاقتصادي الكلي للأزمة. وفي عام ٢٠٠٥، تجاوزت المكاسب من صادرات النفط لأول مرة العائدات من الكاكاو/البن، وذلك بفضل الأسعار العالية للنفط وبفضل القدرات الإنتاجية الجديدة التي أُحرزت في أواخر عام ٢٠٠٥. وبرغم ذلك، تواصل البيئة السياسية والأمنية السلبية إعاقتها لانتعاش الاستثمارات والنشاط الاقتصادي. وبلغ معدل التضخم نسبة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٥ مقارنة بنسبة ١,٥ في المائة في عام ٢٠٠٤. وبدأ انتعاش متواضع في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، حيث بلغ متوسط النمو السنوي الفعلي ١,٨ في المائة، وذلك بسبب الصادرات العالية من الكاكاو وارتفاع إنتاج النفط. ويُتوقع حدوث نمو متواضع قدره ٢ في المائة لعام ٢٠٠٦. وفي غضون ذلك، انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدرجة كبيرة وأغلقت العديد من الأعمال التجارية الأجنبية أو قلصت تدريجيا من عملياتها في انتظار حل للأزمة. كما أدت الأزمة أيضا إلى توسع الاقتصاد غير النظامي وإلى زيادة في عمليات التهريب، لا سيما تهريب الكاكاو والماس إلى البلدان المجاورة.

٥٥ - كما أوقف الصراع أيضا معظم الإصلاحات الهيكلية، مما أدى إلى تدهور الإدارة الاقتصادية والشفافية. وقد بُذلت الجهود للمحافظة على إدارة اقتصادية سليمة؛ ولكن

النفقات العسكرية والنفقات الأخرى تُموَّل وتُنْفَذ في كثير من الأحيان خارج القنوات المدرجة في الميزانية.

٥٦ - وعلى الجبهة الاجتماعية، زادت الأزمة من معدل الفقر ليصل إلى نسبة تقديرية تمثل ٤٤ في المائة من السكان. ولا تزال نسبة البطالة بين الشباب مرتفعة للغاية. وتدهور مستوى تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية، وأصبح فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرضاً متوطناً، كما أن بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية معرض للخطر بدرجة كبيرة. كما كان هناك أيضاً تدهور كبير في مؤشر التنمية البشرية لكوت ديفوار: حيث يحتل البلد الآن المركز ١٦٣ من بين ١٧٧ من البلدان المصنفة.

٥٧ - وفي نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، بلغت متأخرات البلد المستحقة للبنك الدولي زهاء ٣٥٠ مليون دولار. ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، أصبحت الحكومة في مركز عدم استحقاق إزاء البنك الدولي، مما يمنع أي نشاط مالي من قبل البنك؛ بما في ذلك التمويل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولم تُنفذ حتى الآن الاتفاقية التي تم التوصل إليها بين الحكومة والبنك الدولي بشأن دفع المتأخرات.

ثامنا - حقوق الإنسان

٥٨ - ما زالت عملية السلام والمصالحة في كوت ديفوار مهددة من خلال انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان يرتكبها من دون رادع أفراد قوات الدفاع والأمن في الجزء الجنوبي من البلد وأفراد القوات المسلحة التابعة للقوى الجديدة في الشمال، وأفراد الميليشيات المسلحة وغير المسلحة في كلتا المنطقتين. وما يزال نمط الانتهاكات متميزاً بعمليات القتل بإجراءات موجزة وخارج نطاق القانون، والاختفاء القسري، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية والمهينة، والعنف والاستغلال الجنسيين، بما في ذلك الاتجار في النساء والأطفال، وإعاقة حرية الحركة والتعبير، وعمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفية، وأعمال العنف بين الطوائف المحلية. ففي أبيدجان، وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، وقعت عدة حوادث شارك فيها أعضاء جماعة "الوطنيون الشبان" المسلحون أحياناً، وأعضاء في الاتحاد الطلابي والمدرسي في كوت ديفوار، وأسفرت عن انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ولم تمنع السلطات المكلفة بإنفاذ القانون وقوعها.

٥٩ - كما أدت الاشتباكات بين مجموعات محلية مختلفة الناجمة عن خلافات بشأن الأراضي، والتي وقعت في ديفو وأليبي وياماسوكرو، على التوالي، إلى ارتكاب عمليات قتل واغتصاب وإحراق لمنازل ومزارع الجماعات المحلية المختلفة. وأفيد أيضاً عن وقوع حوادث عنف أخرى بين الجماعات المحلية ضمن منطقة الثقة وفي الجزء الغربي من البلد. وما زالت

القيود على حرية الحركة تشكل مبعثا للقلق في بعض المناطق. وفي بواكي وكوروغو وأوديني، أوقف عدد من الأفراد المشتبه بهم كمتسللين أو جواسيس لحساب الجزء الجنوبي من البلد. وفي غضون ذلك واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار حملتها للدعوة إلى احترام حقوق الإنسان والتنوعية، بما في ذلك من خلال البرامج التليفزيونية والتقارير الدورية التي تدعم بالوثائق حالات انتهاك حقوق الإنسان.

حماية الأطفال

٦٠ - وتعكف كل من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار واليونيسيف على التحقق من مزاعم جماعة القوى الجديدة التي تقيّد بعدم وجود جنود من الأطفال بين صفوف قواتها في بواكي وكاتيولا. كما التمتت القوى الجديدة المساعدة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لتحديد الجنود الأطفال في المناطق الأخرى الواقعة تحت سيطرة القوات الجديدة وتسريحهم. وأسفرت جهود الدعوة التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والبرنامج الوطني لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن دفع أربع من مجموعات الميليشيات العاملة في الجزء الغربي من البلد (وهي جبهة تحرير المنطقة الغربية الكبرى، والحركة الإيفوارية لتحرير غرب كوت ديفوار، والتحالف الوطني لشعب ألوي، والاتحاد الوطني للمقاومة في المنطقة الغربية الكبرى) إلى النظر في الانضمام إلى خطة عمل إقليمية لوضع حد لمرافقة الأطفال لمقاتليهم، تطبيقا لقراري مجلس الأمن ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥).

تاسعا - دور وسائط الإعلام في الأزمة

٦١ - تواصل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصدتها لوسائط الإعلام عن كثب، وقد بدأت بيث برنامج جديد لرصد ما يرد في وسائط الإعلام على أثر محطاتها الإذاعية (ONUCI-FM). وبالتعاون مع هيئات رصد وسائط الإعلام، قامت أيضا بتصميم ورسم خريطة طريق لوسائط الإعلام تهدف إلى تحسين البيئة السياسية عبر إذاعة ONUCI-FM والبرامج التليفزيونية التي تبثها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وموقع العملية على الإنترنت.

٦٢ - وواصلت بعض قطاعات الإعلام المحلية بثها للبيانات التحريضية. وروجت بعض الصحف لشائعات عن أعمال عنف ارتكبتها الميليشيات أو خطط مزعومة للاعتداء على قادة سياسيين وقتلهم. ودعا بعضها الآخر إلى التعبئة ضد الرعايا الأجانب. وخلال الفترة

قيد الاستعراض، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار رصد أعمال وسائط الإعلام المحرّضة على الكراهية والإبلاغ عنها.

٦٣ - وفي شهر آب/أغسطس، وقّع الرئيس غباغبو مرسومين يتعلّقان باختصاصات وسلطات المجلس الوطني للصحافة والمجلس الوطني لوسائط الإعلام السمعية - البصرية وإصدار بطاقات هوية للصحفيين. ويتوقع أن تسهم هذه التدابير في تحسين الإطار القانوني لقطاع الإعلام، حيث أن القوانين تنص على جزاءات بحق المخالفين، بما في ذلك الإغلاق المؤقت للمؤسسة الإعلامية. وفي الوقت نفسه، تتولى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والممثل السامي لشؤون الانتخابات وضع واعتماد مدونة إلزامية لقواعد السلوك لوسائل الإعلام خلال فترة الانتخابات.

عاشرا - القضايا الجنسانية

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، نفذت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار برامج للتوعية الجنسانية وبرامج تدريب وتعريف لضباط الشرطة شارك فيها ٢٦ من الذكور و ٤ من الإناث. كما قدمت العملية المساعدة إلى وزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية في صياغة سياسة وطنية جنسانية وتدريب موظفي الوزارة في ميدان المسائل الجنسانية. وتعمل جميع عناصر العملية على إدماج البعد الجنساني في خطط عملها.

حادي عشر - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الإيدز

٦٥ - عملاً بقرار مجلس الأمن ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أنشطتها الرامية إلى التثبيط عن مظاهر السلوك المؤدية إلى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين صفوف حفظة السلام. وتلقى قرابة ٤٠٠ من موظفي الأمم المتحدة التدريب في ميدان التوعية بهذا المرض خلال هذه الفترة، فيما تلقى ٨٥ موظفاً استشارات وأجروا اختبارات سرية. بمحض إرادتهم. كما واصلت العملية تعزيز شراكاتها الاستراتيجية في ميدان الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا سيما من خلال شبكة اتحاد المنظمات غير الحكومية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كوت ديفوار، وشبكة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتحالف الزعماء الدينيين لمكافحة الإيدز، ووكالات الأمم المتحدة.

ثاني عشر - سلوك وانضباط موظفي الأمم المتحدة

٦٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار نهجها الاستباقي في تنفيذ التدابير الرامية إلى الحيلولة دون وقوع حالات الاستغلال الجنسي والاعتداءات الجنسية. وفي هذا الصدد، تنظر العملية في حالات تنطوي على ظروف محددة يمكن أن تفضي إلى أعمال تتسم بسوء السلوك، من قبيل الدخول إلى المجمعات العسكرية للعملية ومسؤوليات القيادة المتعلقة بالسماح بهذا الدخول. ويتلقى موظفو الأمم المتحدة تدريباً منتظماً في المسائل ذات الصلة بالسلوك والانضباط.

٦٧ - وتواصل وحدة السلوك والانضباط تلقي ادعاءات عن وقائع تنطوي على سوء السلوك، وعملت الوحدة مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية للتحقيق في المزاعم التي تمس موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وتم إنشاء خط ساخن للاتصال الهاتفي المباشر مع العملية لتسهيل الوصول إلى آلية الإبلاغ.

ثالث عشر - الملاحظات والتوصيات

٦٨ - استثمر المجتمع الدولي، على مدى السنوات الأربع الماضية، قدراً كبيراً من الموارد لمساعدة الأطراف الإبفوارية على الخروج ببلدها من الأزمة. وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد انتهت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الفترة الانتقالية الأولى التي ينص عليها اتفاق ليناس - ماركوسي الموقع في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، دون إجراء انتخابات ودون إحراز أي تقدم في المسائل الأساسية المتعلقة بترع السلاح وتفكيك الميليشيات، وتحديد الهويات، وإعادة توحيدها. وكان تمديد الفترة الانتقالية الأولى في تشرين الأول/أكتوبر لفترة إضافية مدتها ١٢ شهراً باعثاً على الأمل في البداية، لا سيما وأنه واكب الجهود المحمودة التي بذلها رئيس الوزراء باني لغرس الثقة وبناء الحوار بين القادة السياسيين الإبفواريين، فيما كان يعمل على تنفيذ الولاية الموكلة إليه بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥).

٦٩ - وبفضل ما يتمتع به رئيس الوزراء باني من حنكة سياسية وقدرة على المشاورة، وبفضل القدر الهائل من الوقت والطاقة اللذين بذلتهما قادة المنطقة، لا سيما الرؤساء مبيكي وأولوسيغون وأباسانجو وساسو - نغيسو الذين عملت معهم على نحو وثيق في إطار الجهود المبذولة لإبقاء عملية السلام على مسارها المرسوم، فقد تمكنا في أوائل عام ٢٠٠٦ من بدء المراحل الأولية من عملية نزع السلاح وتفكيك الميليشيات، وتحديد هوية السكان، وإعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد. وبالتالي، وللمرة الأولى منذ بداية الصراع في كوت ديفوار، أخذت خطوات محددة لتنفيذ العمليات الأساسية والضرورية لحل الأزمة.

٧٠ - ومن دواعي الأسف أن الأحداث اتخذت اتجاهها مخيباً للآمال خلال الأشهر الثلاثة الماضية. فانعدام الإرادة السياسية الواضح لدى الزعماء السياسيين الإيفواريين، ولا سيما عدم قدرتهم على تجاوز مصالحهم الشخصية والسياسية الضيقة وتغليب المصلحة الوطنية عند معالجتهم للمسألة الأساسية المتمثلة في تحديد هوية السكان قد أدى إلى حالة أخرى من الجمود الخطير. وعند منعطف هام لعملية السلام، لجأ بعض كبار القادة السياسيين إلى إعاقة عملية السلام على نحو متعمد، واستغلوا في ذلك الثغرات في اتفاقات السلام، واستخدموا التفاصيل التقنية القانونية، وحرصوا اتباعهم في أحيان كثيرة على ارتكاب أعمال العنف. ونتيجة لذلك، فإن المرحلة الانتقالية الثانية شارفت على الانتهاء دون إجراء الانتخابات، على غرار ما حدث في المرحلة الانتقالية الأولى.

٧١ - بيد أن على المجتمع الدولي ألا يتخلى عن الشعب الإيفواري، على الرغم من حالات الإحباط التي يسهل تفهمها. فهذا الشعب يستحق الدعم المستمر في سعيه إلى تحقيق سلام دائم في بلده وفي المنطقة دون الإقليمية بأكملها. وبالتالي، فإنني أرحب بالمبادرة التي اتخذها زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والذين قدموا توصيات هامة للمضي قدماً بعد انقضاء المرحلة الانتقالية الحالية في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦. ولا بد للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن أن يستفيدا من المقترحات المقدمة من زعماء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأن يستندا إليها في وضع التدابير اللازمة لتسريع عملية السلام وضمان نجاح الترتيبات الانتقالية الجديدة المزمع تطبيقها. ففي هذه المرة لن يكون بوسع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة أن يقبلوا بانتهاء فترة انتقالية أخرى دون إجراء الانتخابات.

٧٢ - وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن قناعتي الراسخة بضرورة أن تحدد مدة الفترة الانتقالية الجديدة المزمع تحديداً دقيقاً على أساس الزمن اللازم للانتهاء من عملية نزاع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإجراء عملية تحديد الهوية على نحو فعال، وتفكيك الميليشيات، وإعادة بسط سلطة الدولة، والانتهاء من الأعمال التحضيرية التقنية للانتخابات. ويجب ألا يسمح لانتفاء الإرادة السياسية من جانب القادة السياسيين الإيفواريين بعرقلة التقدم مرة أخرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، فإن من المهم التوضيح لهؤلاء القادة بأن التمديد المزمع للفترة الانتقالية سيكون التمديد الأخير. وإذا ما فشلوا مرة أخرى في التحرك صوب إجراء الانتخابات، سيكون على المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن أن ينظروا في وضع ترتيبات حكم انتقالي تشارك فيها شخصيات مرموقة وغير متحيزة من المجتمع المدني، لاستكمال العمليات الانتقالية وإجراء الانتخابات التي كان من المقرر

إجراؤها منذ وقت طويل، ومن ثم تلبية تطلعات الإيفواريين ودول المنطقة في تحقيق الاستقرار الدائم في البلد.

٧٣ - وإذ ينظر مجلس الأمن في الترتيبات الانتقالية الجديدة المتوخاة، استنادا إلى التوصيات التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، من المهم أن تؤخذ في الحسبان ضرورة الحفاظ على المكاسب المتحققة حتى الآن وتعزيزها، وخصوصا العمليات الدقيقة المتمثلة في نزع السلاح وتحديد الهوية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن ينظر المجلس في الحفاظ على المبدأ المتفق عليه المتعلق بالتنفيذ المتلازم لعمليتي نزع السلاح وتحديد الهوية، والإصرار على استئناف تنفيذ مرحلة التجميع الأولي في برنامج نزع السلاح وتفكيك الميليشيات، استنادا إلى الإجراءات المتفق عليها من قبل، مع توافر موارد كافية ومعايير واضحة بشأن الأسلحة من أجل انضمام الأفراد إلى برنامج تفكيك الميليشيات.

٧٤ - وبدون إرشادات محددة لا غموض فيها بشأن المسائل الأساسية المتعلقة بإصدار شهادات الجنسية وإعداد قوائم الناخبين والتي تعتبر في صلب المأزق الراهن، ليس هذا فحسب، بل أيضا في صلب الصراع نفسه، سوف تمر العملية الانتقالية الجديدة مثل سابقتها، في نفس الدوائر المفرغة لحالات الجمود غير المتناهية ولذلك، فإني أحث المجلس على أن ينظر في طرق معالجة هذه المسائل الحاسمة، آخذا في الاعتبار توصيات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي.

٧٥ - وبالإضافة إلى ذلك، وبغية القضاء على الثغرات القائمة وتجنب العقبات التي ووجهت من قبل، سيكون من الضروري أن ينظر المجلس في تحديد القواعد والضمانات الأساسية التالية: (أ) تكون الأسبقية لتطبيق أحكام الصكوك الدولية التي توضح الترتيبات الخاصة بالفترة الانتقالية (قرارات مجلس الأمن السابقة والمقبلة، ومقررات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، واتفاقات السلام) حيثما قد يحدث خروج على دستور كوت ديفوار وقوانينها الوطنية؛ (ب) ينبغي أن تتوفر لدى رئيس الوزراء السلطة الضرورية على جميع المكاتب العامة ذات الصلة، فضلا عن قوات الدفاع والأمن فيما يتعلق بجميع المسائل المتصلة بتنفيذ خريطة الطريق. وينبغي أيضا أن تتوفر له السيطرة على تعيين كبار المسؤولين العموميين والقيادة العليا لقوات الدفاع والأمن؛ (ج) ينبغي أن يعتبر جميع قادة قوات الدفاع والأمن فضلا عن القادة السياسيين، مسؤولين شخصيا عن الأنشطة التي تعطل تنفيذ خريطة الطريق ويخضعون لفرض جزاءات فردية من جانب مجلس الأمن في هذا الصدد، مع إحالة القضايا الأشد خطورة إلى المحكمة الجنائية الدولية؛ (د) على جميع الأطراف السماح للسكان الإيفواريين والقوات المحايدة بكامل حرية الحركة في أنحاء البلد؛ (هـ) ينبغي

أن يتمتع رئيس الوزراء بسلطة تامة دون قيد لتنفيذ برنامج نزع السلاح، وعملية تحديد الهوية وتفكيك الميليشيات، وإعادة بسط سلطة الدولة في أنحاء البلد في أقرب وقت وأن يلتزم بتخصيص الأموال الضرورية لضمان تنفيذ هذه العمليات الأساسية. ومن الواضح أيضا أنه من أجل نجاح عملية السلام، لا ينبغي التذرع بأحكام المادتين ٣٥ و ٤٨ من الدستور، أثناء الفترة الانتقالية، فيما يتعلق بهذه العمليات الأساسية.

٧٦ - وفيما يتعلق بمؤسسات الفترة الانتقالية، سيكون من المهم إنشاء فرقتي عمل تحت سلطة رئيس الوزراء، تختص إحداها بإعادة تشكيل قوة الدفاع والأمن، وتختص الأخرى بعملية تحديد الهوية. وتضم فرقتا العمل كلتاهما ممثلين للأحزاب الإيفوارية، ومكتب رئيس الوزراء والقوات المحايدة فضلا عن الشركاء الآخرين ذوي الصلة. ومن المهم أيضا ضمان أن تتمتع اللجنة الانتخابية المستقلة بالسلطة النهائية على العملية الانتخابية أثناء فترة الانتقال، وأن يعمل المعهد الوطني للإحصاءات تحت الإشراف المباشر للجنة الانتخابية المستقلة. وينبغي أن يراجع تكوين هذه الهيئات رئيس الوزراء الذي عليه أن يتخذ القرار النهائي بشأن التعيينات الجديدة وذلك لضمان حيادهم التام. وهذه العملية سوف يصدق عليها الممثل السامي لشؤون الانتخابات.

٧٧ - وفيما يتعلق بدور المجتمع الدولي، فإنني أوصي بأن تضطلع الأمم المتحدة بدور معزز في دعم وتنفيذ العمليات الأساسية الخاصة بنزع السلاح وتحديد الهوية وإعادة بسط سلطة الدولة، وتفكيك الميليشيات ونزع سلاحها، والأعمال التحضيرية التقنية المتعلقة بالانتخابات. وفي هذا السياق، سيكون من الضروري للمجلس أن يستعرض أيضا ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وأن يعمل على زيادة مواردها. ومن الأهمية أيضا أن يرصد مجلس الأمن عن كثب تنفيذ خريطة الطريق أثناء الفترة الانتقالية، وخاصة بهدف فرض جزاءات موجهة إلى هؤلاء الذين يعرقلون عملية السلام أو يسعون إلى مصادرة سلطة المحكمة الجنائية الدولية.

٧٨ - وفيما يخص العملية الانتخابية، لا بد من ضمان أن تتوفر للممثل السامي لشؤون الانتخابات السلطة لاتخاذ قرارات ملزمة بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالعملية الانتخابية، ومن بينها تلك الجوانب الخاصة باتفاقات السلام المتعلقة بالمسائل الانتخابية. وينبغي أن يصادق الممثل السامي على كل مرحلة من مراحل العملية الانتخابية. وفي هذا الصدد، فإنه من دواعي أسفي أن أعلن أنه على الرغم من التبرعات السخية التي قدمتها المفوضية الأوروبية وأسبانيا وسويسرا وفرنسا والنرويج والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية خلال عام ٢٠٠٦، لا تزال الموارد المتاحة غير كافية للنهوض بأعباء مكتب الممثل

السامي. ونظرا للدور الحاسم الذي يؤديه الممثل السامي في عملية السلام، خصوصا في المراحل المقبلة فإنني أعتزم، كما هو مبين في تقريرى الثامن عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار (S/2006/222)، أن ألتزم موافقة الجمعية العامة على استخدام الأنصبة المقررة في تمويل منصبه.

٧٩ - وسيكون الدور الذي تقوم به كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي في دعم عملية الانتقال الجديدة على نفس الدرجة من الأهمية البالغة. فمن المهم لهاتين الهيئتين الإقليميتين تشكيل وحدة فيما بين الجهات الفاعلة والوسطاء على المستوى الإقليمي. وفي هذا الصدد، فإنني أحث رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ورئيس الاتحاد الأفريقي على تحقيق المواءمة بين جميع جهود الوساطة والتنسيق بينها على نحو سليم.

٨٠ - ويسرني أن أنوه بأن قادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أثناء مؤتمر القمة الاستثنائي المعقود في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في أبوجا، خرجوا بتوصيات محددة بشأن المسار المقبل للتطورات في كوت ديفوار، وهي التوصيات التي أحييت بالفعل إلى الاتحاد الأفريقي. وأنه ليحدوني أمل قوي أن يخرج مؤتمر القمة المعتزم لمجلس الأمن والسلام التابع للاتحاد الأفريقي، لدى استعراضه لهذه التوصيات، بقرارات واضحة تلي الضرورات المحملة أعلاه فيما يتعلق بالتنفيذ الفعلي العاجل لعملية السلام.

٨١ - وختاما، أود أن أثنى على ممثلي الخاص، بيير شورى، وعلى الممثل السامي لشؤون الانتخابات، جيرار ستودمان، وعلى الموظفين المدنيين والعسكريين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لما بذلوه من جهود متواصلة دعما لاستتباب السلام الدائم في كوت ديفوار. وأود بالمثل أن أعبر عن امتناني للفريق القطري التابع للأمم المتحدة وللمنظمات الإنسانية والإنمائية والجهات المانحة الثنائية والبلدان المساهمة بقوات أو أفراد الشرطة لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لما قدموه من مساهمات قيّمة في عملية السلام.

المرفق

عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار: قوام القوة العسكرية والشرطة المدنية
في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوات	وحدة الشرطة الأجنبية	الشرطة المدنية
الاتحاد الروسي	١١		١١		
إثيوبيا	٢		٢		
الأرجنتين					٤
الأردن	٧	١١	١٠٥٠	٣٧٥	٤
إكوادور	٢		٢		
أوروغواي	١	١	٢		٦
أوغندا	٤	٣	٧		
أيرلندا	٢		٢		
باراغواي	٩	٢	١١		
باكستان	١٠	٩	١١٢٩		٢
البرازيل	٤	٣	٧		
بنغلاديش	١١	٩	٢٧٣٨	٢٥٠	
بنن	٧	٧	٤٢١	٤٣٥	٢٧
بولندا	٢		٢		
بوليفيا	٣		٣		
بيرو	٣		٣		
تركيا					١٩
تشاد	٣		٣		٥
توغو	٦	٤	٣١٤	٣٢٤	١
تونس	٥	٢		٧	
جمهورية أفريقيا الوسطى					٧
جمهورية تنزانيا المتحدة		١	١		
الجمهورية الدومينيكية	٤		٤		
جمهورية مولدوفا	٤		٤		
جيبوتي					٣٩
رواندا					١٥
رومانيا	٧		٧		
زامبيا	٢		٢		
سويسرا					٢
السلفادور	٣		٣		١

البلد	المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	أفراد القوات	المجموع	وحدة الشرطة الأجنبية	الشرطة المدنية
السنغال	٧	٨	٣١٩	٣٣٤		١٨
صربيا	٣		٣	٣		
الصين	٧		٧	٧		
غامبيا	٣		٣	٣		
غانا	٦	٧	٥٢٩	٥٤٢		١
غواتيمالا	٥		٥	٥		
غينيا	٣		٣	٣		
فانواتو						٤
فرنسا	٣	١٤	١٧١	١٨٨		١٠
الفلبين	٤	٣	٧	٧		٦
الكاميرون						٦١
كرواتيا	٣		٣	٣		
كندا						٢
كينيا	٤	٥	٩	٩		
مدغشقر						٦
المغرب	١	٣	٧٣٢	٧٣٦		
ناميبيا	٣		٣	٣		
نيبال	٣		٣	٣		
النيجر	٦	٣	٣٧٢	٣٨١		٧١
نيجيريا	٧		٧	٧		١١
الهند	٨		٨	٨		
اليمن	٦		٦	٦		٢
المجموع	١٩٤	٩٥	٧٧٥٦	٨٠٤٥	٦٢٥	٣٢٤

